محضر الجلسة السابعة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1437 (17 ماي 2016).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.
التوقيت: خمس دقائق، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

نقطة نظام؟ انتظر شوية السيد الوزير الله يخليك.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

في نفس الموضوع بطبيعة الحال.

التدخل في إطار المادة 193 من النظام الداخلي ديال المجلس، غنقراه ولا مضبوط، أظن الإخوان كلهم ضابطين النظام الداخلي.

أنا بغيت نطلب إرجاع المشروع إلى اللجنة المختصة، فصحيح أنه صوتنا بالإجماع في اللجنة، وهاذي يعني تعبير على النية الحسنة والصادقة ديال جميع الفرق وجميع السادة المستشارين المحترمين أعضاء اللجنة المختصة للتعامل الإيجابي مع القوانين المقترحة أو مشاريع القوانين المقترحة.

ولكن بعد ذلك وبعد تقييمنا للمضامين ديال المشروع والتعديلات، فتقديرنا في الفريق بمعية الزملاء في فرق أخرى تبين لنا أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من التدقيق.

خاصة أن الأمر، السيد الرئيس، لا يتعلق بمشروع قانون ذو رهان سياسي، لا يتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي يروم تنزيل الدستور، وبالتالي سيخضع لتأويلات سياسية وفكرية ومرجعيات مختلفة.

فالأمر يتعلق بمشروع قانون يهدف إلى تنظيم بعض الفئات المهنية المرتبطة بالصحة العمومية، ففي تقديرنا أنه، وكنترجى كل المستشارين المحترمين وكل المستشارات المحترمات أنهم يتبناو معنا هاذ الطلب ديال إرجاع هاذ المشروع إلى اللجنة المختصة.

وسنعمل على التدارك، لأنه خايفين، كل هاذ الوقت، لا المجهود اللي تدار من طرف زملائنا في مجلس النواب ولا اللي تدار هنا في مجلس المستشارين، سيصعب تداركه، وإلى ما قمناش بالمزيد من التدقيق باش يخرج القانون بجودة مقبولة وحتى يرضي كل المكونات المستهدفة بهاذ القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وبالطبع، يعني حسب النظام الداخلي، أن هذا من حق أي رئيس فريق أن يطلب بإرجاع المشروع إلى اللجنة، بالطبع شريطة الحصول على الأغلبية في إطار التصويت على هذا المقترح.

بالتالي أعرض المقترح على التصويت:

الموافقون على المقترح: مقترح إرجاع مشروع القانون إلى اللجنة..

طيب إذن.

الموافقون= 27؛

المعارضون= 14؛

إذن يتقرر بعد التصويت بإرجاع...

ايوا صحيح.

الممتنعون عن التصويت= 5 ممتنعون.

إذن،

الموافقون=27؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 5.

وبذلك يتم إرجاع مشروع القانون إلى اللجنة، وفقا لمقتضيات النظام الداخلي.

رفعت الجلسة.

وشكرا لكم جميعا.